● أخبار قصيرة

الصين تستنكر إبحار سفينتين حربيتين أميركية وبريطانية عبر مضيق تايوان

أعرب الجيش الصيني، عن استنكاره إبحار سفينة حربية أميركية، وأخرى بريطانية، عبر مضيق تايوان، قائلاً إنه أمر القوات البحرية والجوية بمراقبة السفينتين وتحذيرهما. وقالت قيادة الجبهة الشرقية للجيش الصيني، في بيان يوم الجمعة، إن المدمرة الأميركية «هيجينز»، والفرقاطة البريطانية «ريتشموند» ضالعتان في «إثارة المشكلات والاستفزاز».
وأضافت أن «تصرفات الولايات المتحدة وبريطانيا ترسل إشارات خاطئة، وتقوّض السلام والاستقرار عبر مضيق تايوان». في المقابل، قالت وزارة الدفاع البريطانية إن الإبحار إجراء روتيني، مضيفةً: «أينما تعمل البحرية الملكية، فإنها تفعل ذلك مع الامتثال الكامل للقانون والأعراف الدولية، وتمارس حقوق حرية الملاحة، وفق اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار».
في حين أن الولايات المتحدة الأميركية لم تبد أي ردة فعل أو تصدر أي تعليق على الحادث. وفي حادثة مشابهة، أبحرت سفينتان حربيتان، إحداهما كندية والأخرى أسترالية، الأسبوع الماضي أيضاً، عبر المضيق. وتقول الصين، التي تعد تايوان إقليماً تابعاً لها، إن الممر المائي الاستراتيجي جزء من مياهها الإقليمية، بينما تعدّه الولايات المتحدة، وسائر الحلفاء، وكذلك تايوان ممرّاً مائياً دولياً.

أطباء نيجيريون يضربون عن العمل بسبب قضايا الأجور والرعاية الاجتماعية

بدأ الأطباء في المستشفيات العامة في نيجيريا إضراباً لمدة خمسة أيام، يوم الجمعة، بسبب عدم دفع مستحقاتهم ومخاوف تتعلّق بالرعاية الاجتماعية، وفق ما قال اتحادهم.
وقال الأمين العام للجمعية النيجيرية للأطباء المقيمين، كاظم أودومباكو، في تصريح لـ«رويترز»، إن الحكومة فشلت في تلبية مطالبهم بما في ذلك صرف صندوق تدريب الإقامة الطبية لعام ٢٠٢٥ ودفع متأخرات الرواتب.
وقالت الجمعية إن «المفاوضات المتكرّرة مع المسؤولين الحكوميين باءت بالفشل». ويمثّل الاتحاد نحو ١٥ ألف طبيب مقيم من إجمالي أكثر من ٤٠ ألف طبيب في الدولة الواقعة في غرب أفريقيا. وفي شهر تموز/يوليو، بدأت الممرضات النيجيريات إضراباً للمطالبة بتحسين الأجور وتوفير الموظفين. ووفقاً لـ«رويترز»، يضرب الأطباء النيجيريون بشكل متكرّر بسبب ما يقولون إنها «ظروف خدمة سيئة»، وسط نقص مزمن في التمويل وسوء الإدارة.

الناتو يطلق عملية «الحارس الشرقي» لتعزيز دفاعاته على الجناح الشرقي

أعلن الأمين العام لحلف شمال الأطلسي (الناتو)، مارك روته عن إطلاق عملية جديدة تحت اسم «الحارس الشرقي» (Eastern Sentinel)، وأوضح روته أن العملية ستتضمن عناصر من الدفاع الجوي والبري، في إطار استراتيجية الردع والدفاع المشترك التي يتبناها الناتو لمواجهة أي تهديد محتمل لأعضائه، خصوصاً على الحدود الشرقية التي تشهد نشاطاً متزايداً وتحركات عسكرية مقلقة.

اللجوء مهدد من قِبَل الداعمين له

واشنطن تتحول من ملاذ إلى منفى

الوفاق/ في عالمٍ تتسارع فيه الأزمات، وتتمدد فيه الحروب، وتنهار فيه الدول، يبقى اللجوء آخر ما يملكه الإنسان ليحمي حياته. هو ليس امتيازًا، بل حقٌ مكتسبٌ من صميم الكرامة الإنسانية. لكن هذا الحق، الذي وُلد من رحم الكارثة العالمية في منتصف القرن العشرين، بات اليوم مهددًا من قبل من ادّعى حمايته.
في خطوة أثارت جدلًا واسعًا، كشفت وثائق داخلية أن إدارة دونالد ترامب تخطط للضغط على الأمم المتحدة لإعادة صياغة مفهوم اللجوء، بما يتماشى مع رؤيتها التقييدية. هذه الخطوة ليست مجرد تعديل إداري، بل هي محاولة لإعادة تعريف الإنسانية وفق منطق الهيمنة والمصلحة.

من اتفاقية جنيف إلى جدار ترامب

بعد الحرب العالمية الثانية، اجتمعت الدول لتقول «كفى»، ووقّعت على اتفاقيات دولية تضمن حق الإنسان في اللجوء إذا تعرّض للاضطهاد. كانت الولايات المتحدة من أبرز الداعمين لهذا التوجه، باعتبارها قوة عالمية صاعدة تسعى لترسيخ قيم الحرية والديمقراطية.
لكن هذه الصورة بدأت تتآكل تدريجيًا، خاصة مع صعود التيارات اليمينية المتطرفة، وتحوّل الخطاب السياسي الأميركي من الدفاع عن الحقوق إلى الدفاع عن الحدود. ومع وصول ترامب إلى السلطة، تحوّل الجدار الحدودي إلى رمزٍ للسياسة الجديدة: سياسة الإقصاء، والتمييز، والانتقاء.

خطة ترامب في الأمم المتحدة

وفق الوثائق التي راجعتها «رويترز»، فإن وزارة الخارجية الأميركية وضعت خطة لعقد فعالية على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة، تدعو فيها إلى إعادة صياغة النهج العالمي للجوء والهجرة. بموجب هذه الخطة: يُطلب من طالبي اللجوء طلب الحماية في أول بلد يدخلونه، وليس في الدولة التي يختارونها كما أن اللجوء سيكون مؤقتًا، وتقرّر الدولة المضيفة ما إذا كانت الظروف في بلدهم الأصلي قد تحسّنت بما يكفي للعودة.
ومن ثم يُعاد تعريف اللجوء باعتباره أداة تُستخدم «بشكل روتيني لتمكين الهجرة الاقتصادية»، كما ورد في إحدى الوثائق. هذا التوجّه يُعد انقلابًا على المبادئ التي أرستها الاتفاقيات الدولية منذ أكثر من سبعين عامًا، ويحوّل اللجوء من حق إنساني إلى امتياز سياسي.

واشنطن تتاجر بالإنسانية

ما تقوم به إدارة ترامب لا يمكن وصفه إلا بأنه كيد سياسي. فالدولة التي لطالما قدّمت نفسها كحامية للحرية، تتحوّل اليوم إلى مصدر تهديد للضعفاء والمضطهدين. تتاجر واشنطن بالإنسانية، وتستخدم اللجوء كورقة ضغط، وتُعيد إنتاج خطاب استعلائي يُقسّم البشر وفق العرق والجغرافيا والموقف السياسي.
هذا الكيد لا يُقاس بالكلمات، بل بالنتائج: آلاف العالقين على الحدود، آلاف المرحّلين قسرًا، آلاف الأطفال الذين يُفصلون عن أهاليهم، آلاف القصص التي لا تجد من يسمعها.

انتقاء اللاجئين وفق الهوية السياسية

الأخطر في خطة ترامب ليس فقط تقليص عدد اللاجئين، بل انتقاؤهم وفق معايير أيديولوجية. فبحسب الوثائق، قد تُعطى الأولوية للأوروبيين الذين يُستهدفون بسبب آرائهم السياسية، مثل معارضة الهجرة أو دعم الأحزاب الشعبوية.
هذا التوجّه يكشف عن نزعة عنصرية واضحة، حيث يُفضّل اللاجئ الأبيض على غيره، ويُكافأ من يتبنّى خطابًا يمينيًا متطرفًا. إنه إعادة إنتاج لفكرة «اللاجئ الصالح»، الذي يُمنح الحماية لأنه يتماشى مع المزاج السياسي للدولة المضيفة.

السيادة والواجب الأخلاقي

القرار الأميركي لا يُعبّر فقط عن رغبة في تقليص عدد اللاجئين، بل يكشف عن أزمة أعمق: كيف توازن الدول بين سيادتها وبين واجبها الأخلاقي تجاه الإنسان؟ هل يحق لدولة أن تُعيد صياغة مفهوم اللجوء بما يخدم مصالحها السياسية؟ وهل يمكن أن تُصبح الحماية الإنسانية خاضعة للمزاج السياسي؟
هذه الأسئلة لا تخص الولايات المتحدة وحدها، بل تمسّ كل دولة تدّعي احترامها لحقوق الإنسان.

خطوة ترامب لإعادة صياغة مفهوم اللجوء ليست مجرد تعديل إداري. بل هي محاولة لإعادة تعريف الإنسانية وفق منطق الهيمنة والمصلحة

الأمم المتحدة؛ ساحة المعركة الجديدة

اختارت إدارة ترامب أن تخوض هذه المعركة في قلب الأمم المتحدة، المؤسسة التي ترمز إلى التعاون الدولي والعدالة الإنسانية. عبر الضغط على الدول الأعضاء، تسعى واشنطن إلى إعادة تعريف اللجوء، وتحويله من حق إنساني إلى امتياز سياسي.
هذا التوجّه يهدّد بتفكيك الاتفاقيات الدولية، ويضع ملايين اللاجئين في مواجهة مستقبل مجهول، ويُعيد إنتاج منطق «النجاة بالواسطة»، حيث لا يُحمى الإنسان لأنه مهدد، بل لأنه مفيد سياسيًا.

اللجوء؛ اختبار للضمير

اللجوء ليس مجرد إجراء قانوني، بل هو تعبير عن إنسانية الدول. حين تفتح دولة حدودها لمن يهرب من الموت، فهي تقول: «نحن نؤمن بأن الحياة تستحق الحماية». أما حين تُغلق الحدود، وتُقيّد الحقوق، وتُعيد الناس إلى الجحيم، فهي تقول: «نحن نؤمن بالقوة، لا بالرحمة».
اللجوء هو اختبار للضمير، وهو المرآة التي تعكس مدى التزام الدول بالقيم التي تدّعي الدفاع عنها.

الدفاع عن الاتفاقيات الإنسانية

مارك هيتفيلد، رئيس منظمة «إعادة توطين اللاجئين»، دافع عن الاتفاقيات العالمية، مؤكدًا أنها تضمن للناس طريقًا للهروب من الاضطهاد. وقال: «إذا وصل أي شخص إلى حدود أي دولة هربًا من الموت لأسباب عرقية أو دينية أو جنسية أو اجتماعية أو سياسية، فله الحق في الحماية».
هذا التصريح يعكس حجم الخطر الذي تمثّله السياسات الأميركية الجديدة، ليس فقط على اللاجئين، بل على الضمير الإنساني العالمي.

العالم بات يُدار بمنطق القوة

في مواجهة هذا الانقلاب على القيم الإنسانية، يُطرح سؤال جوهري: هل يسكت العالم؟ هل تقبل الدول بأن تُعيد صياغة اللجوء وفق رؤية ترامب؟ أم أن هناك من سيقف دفاعًا عن الحق في الحياة، وعن كرامة الإنسان؟
إن ما يحدث اليوم ليس مجرد تعديل في السياسات، بل هو اختبار للضمير العالمي. فإما أن نُدافع عن حق الإنسان في الهروب من الموت، أو نُسلّم بأن العالم بات يُدار بمنطق القوة والعنصرية والمصلحة. وإذا كانت الأمم المتحدة قد نشأت لمنع تكرار مآسي القرن الماضي، فإن عليها اليوم أن تُثبت أنها لا تزال قادرة على حماية الإنسان من جنون السياسات الأميركية.

اللجوء صرخة حياة

اللجوء ليس رفاهية، بل هو صرخة حياة. هو آخر ما يملكه الإنسان حين تنهار دولته، وتُغلق الأبواب، ويُصبح الموت أقرب من الأمل. حين تُعيد واشنطن صياغة هذا الحق، فهي لا تُعدّل قانونًا، بل تُعيد تشكيل العالم وفق منطق الهيمنة. لكن العالم ليس واشنطن وحدها. هناك شعوب، وهناك منظمات، وهناك ضمائر حيّة. وإذا كان اللجوء هو صرخة، فإن الاستجابة لها هي ما يُعيد للإنسان كرامته.

الكرملين يعلن أنّ محادثات السلام بين روسيا وأوكرانيا «متوقفة»

أعلن الكرملين أنّ محادثات السلام بين روسيا وأوكرانيا «متوقفة» في ظل تعثّر جهود دونالد ترامب، لوضع حدّ للعملية العسكرية المتواصلة منذ ثلاث سنوات ونصف. وقال الناطق باسم الكرملين، دميتري بيسكوف، لصحافيين: «لدى مفاوضينا فرصة للتواصل عبر قنوات. لكن في الوقت الحالي، من الأدق على الأرجح التحدّث عن توقف المفاوضات».

الاتحاد الأوروبي يمدّد عقوباته على مسؤولين روس

إلى ذلك، قرر الاتحاد الأوروبي تمديد العقوبات التي فرضها على مئات المسؤولين والكيانات الروسية بشبهة دعم الحرب الروسية على أوكرانيا، على ما أفادت مصادر دبلوماسية.
وتشمل العقوبات التي أقرت بعد بدء العملية العسكرية الروسية في شباط ٢٠٢٢ أكثر من ٢٥٠٠ شخص وكيان روسي، وعلى رأسهم الرئيس فلاديمير بوتين، ومن المفترض تمديدها كل ستة أشهر بإجماع الدول الـ٢٧، وهي تنص على تجميد الأصول في الاتحاد الأوروبي ومنع الأشخاص من دخول أراضي التكتل.
ووقّع سفراء الدول الأعضاء الـ٢٧ في الاتحاد الأوروبي على الإجراء بعدما تخلت المجر وسلوفاكيا عن مطالبهما بشطب عدد من الأشخاص من قائمة الحظر.
وكتبت مسؤولة السياسة الخارجية في الاتحاد، كايا كالاس، على «أكس»: «مددنا للتو عقوباتنا على روسيا». وأكدت أنّ التكتل يضع حالياً اللمسات الأخيرة على حزمة جديدة من العقوبات «تنظر في قيود إضافية على مبيعات النفط الروسي وناقلات النفط التي تعمل في الخفاء ومصارف». وأضافت: «سنواصل خنق الأموال لحرب بوتين».

اليابان تشدّد عقوباتها على روسيا

بدورها، شددت اليابان عقوباتها على روسيا بسبب حربها في أوكرانيا، إذ قامت بتجميد أصول عدد إضافي من الأفراد والكيانات، وخفضت سقف سعر النفط الروسي.
وأعلنت وزارة الخارجية اليابانية أنّ طوكيو ستجمّد أصول ١٤ شخصاً و٥١ منظمة، من بينهم مسؤولون روس ومديرو شركات وشخصيات مؤيدة لروسيا في أوكرانيا.
كما ستخفض اليابان سقف سعر النفط الروسي من ٦٠ إلى ٤٧,٦٠ دولارا للبرميل، وهو السقف الذي حددته مجموعة السبع في ٢٠٢٢، في محاولة لتقليص عائدات روسيا.
وتمنع هذه الإجراءات شركات الشحن والتأمين التي تتعامل مع روسيا من تصدير النفط بسعر يتجاوز هذا الحد.
وقال المتحدث باسم الحكومة يوشيماسا هاياشي: «نأمل أن نساهم في حل القضايا المتعلقة بأوكرانيا من خلال التعاون مع المجتمع الدولي».

عشرات الآلاف يتظاهرون في نيوزيلندا لوقف الحرب على غزة

شهدت مدينة أوكلاند، والتي تُعتبر من أكبر المدن النيوزيلندية، يوم السبت، مسيرة حاشدة تضامناً مع الشعب الفلسطيني، وُصفت بأنها الأكبر من نوعها في البلاد منذ بدء العدوان الصهيوني على قطاع غزة.
وقالت مجموعة «أوتياروا من أجل فلسطين» إن نحو ٥٠ ألف شخص شاركوا في «مسيرة من أجل الإنسانية» في شوارع وسط أوكلاند صباحاً، بينما قدّرت الشرطة النيوزيلندية عدد المشاركين بنحو ٢٠ ألفاً. وأشارت المتحدثة باسم المجموعة، آرام راتا، إلى أن المسيرة تُعد الأضخم في نيوزيلندا لدعم القضية الفلسطينية منذ اندلاع الحرب الصهيونية على غزة. ورفَع المتظاهرون الأعلام الفلسطينية ولافتات تعبّر عن رفضهم للعدوان، من بينها: «لا تطبيع للإبادة الجماعية»، وفق ما نقلته هيئة الإذاعة النيوزيلندية.
وطالبت مجموعة «أوتياروا من أجل فلسطين» حكومة اليمين الوسط الائتلافية في البلاد بفرض عقوبات على كيان العدو في ظل استمرار المجازر ونقص المساعدات الإنسانية في القطاع. وكان رئيس الحكومة النيوزيلندي كريستوفر لوكسون، قد وصف في وقت سابق الإجراءات الصهيونية في غزة بأنها «مروّعة جداً»، فيما تدرس حكومته إذا ما كانت ستعترف بدولة فلسطين. ويعيش قطاع غزة، منذ السابع من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣ حرب إبادة وحصاراً كاملاً، ما أسفر بحسب حصيلة يوم الجمعة، عن ٦٤٧٥٦ شهيداً، و١٦٤٠٥٩ جريحاً.